«أزمة الركود نقص السيولة»
"تأصيل لأهم الأسباب الهيكلية"

د. نجاح عبدالعليم(*)

خلاصة البحث:

١- يعانى الاقتصاد المصرى منذ سنوات مشكلة ركود مقترنة بنقص فى السيولة العامة فيم يعرف بين الكتاب والمحللين الآن بأزمة الكود ونقص السيولة.

٢- قدم الكتاب والمحللون أسباباً عديدة لهذه الأزمة، ومن ثم توصيفاً لعلاج هذه الأسباب.

٣- وهذا البحث يعرض أهم هذه الأسباب عرضاً منظماً ومبوباً. ولا يقلل البحث من أهمية الأسباب التى قدمها الكتاب والمحللون، بل يحاول أن يؤصلها إلى أسباب أعمق وأشمل.

٤- فأيا ما كان الأم فإن هذه الأزمة تتبل فى نهاية المطاف فى شكل قصور فى مستوى الطلب الكلى عن استيعاب العض الكلى للاقتصاد.

٥- ويرى البحث أن الأزمة ليست أزمة عارضة ناجمة فقط عن نقص مستوى السيولة العامة للاقتصاد وجمود الأسعا بل هى أزمة أصيلة لا تجد سببها فى نقص السيلة العامة للاقتصاد بل أيضاً، وبدجة أهم، فى خلل أصيل فى خيطة تدفق السيولة فى الاقتصاد تقبع خلفه أسباب كامنة فى هيكل الاقتصاد.

٦- كما يرى البحث أن الأزمة تعكس خللاً فى العض أيضاً مثلما تعكس خللاً فى الطلب.

٧- يرى البحث أن من بين أهم الأسباب الهيكلية التى تنجم عنها ألوان

(*) أستاذ - كلية التجارة - جامعة الأزهر - فرع أسيوط.

الخلل التى سببت الأزمة الأسباب الآتية:

أ- ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط الاقتصادى.

ب- غياب الحساب الاقتصادى الشيد على المستوى الوحدوى.

جـ- اختلال هيكل تزيع الدخول.

د- مستتبعات الخصخصة.

هـ- التناقض وليد التكنولوجيا.

٨- ثم يقدم البحث ما يراه علاجاً لهذه الأسباب.

٩- أنه ما لم يتم علاج الأسباب الهيكلية للأزمة فإنها ستظل ضالعة فى الاقتصاد ويستفحل أمها حتى بالرغم من إمكانية اختفاء بعض أعراضها نتيجة إجراء بعض الإصلاحات الجزئية.

١- مشكلة البحث:

- فى الفترة من ١٩٧٥ لى ١٩٨٥ تضافرت مجموعة من العوامل على تنشيط الاقتصاد المصرى حيث اتبعت مص سياسة الانفتاح الاقتصادى، واستعادت مصر قناة السويس وأعيد افتتاحها عام ١٩٧٥، كما استعادت مصر آبار البترول فى سيناء، وبدأت الموارد السياحية فى الانتعاش. ودخل إلى مصر نتيجة لذلك، ولأسباب أخرى، قدر هائل من العملات الأجنبية، وعزز من هذه التدفقات النقدية الداخلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج كذا المشاعدات العربية[١]، واستثمارات المؤسسات المالية العربية فى مصر. وبلغ معدل النمو حوالى ٩٪ حتى بداية الثمانينات.

(١) "دور الدولة فى الاقتصاد"، ص١١. وتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م، ص١٥٨.

- وفى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ بدأت حركة انكماشية ترجع فيما ترجع إلى تناقص أسعار البترول، وانخفاض التحويلات من العاملين، وانخفاض صادرات مصر إلى دول أوروبا الشرقية، وانخفض الطلب الكلى نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومى، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. وانخفض معدل النمو إلى أقل من ٢٪، وبلغ التضخم معدلاً مرتفعاً يتراوح ما بين ١٦ ، ١٨٪، وتزايد عجز الموازنة حتى بلغ ٢٠٪ من الناتج المحلى، وتدهورت قيمة الجنيه المصرى خارجياً، وتأخرت الدولة فى سداد ديونها الخارجية التى بلغت ٤٨ مليا دولار عام ١٩٩٠[١]. وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ حصلت مصر على مساعدات من الدول الخليجية - ربما بلغت (حوالى ٣,٥ مليار دولار)، وألغيت الديون العبية (حوالى ٧ مليار دولار). بالإضافة إلى إلغاء الديون العسكية الأمريكية (حوالى ٧ مليار دولار). وأبدت الدولة الدائنة لمصر استعدادها لإلغاء نصف ديونها العامة على شرائح شريطة أن تطبق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى طبقاً لتصور البنك الدولى للإنشاء التعمير، وكذا صندوق النقد الدولى والذى يتضمن صلاحاً نقدياً يضبط سعر الصرف والتضخم، وإصلاحاً مالياً بضبط عجز الموازنة، كما يتضمن إلى جانب ذلك إصلاحاً هيكلياً من خلال الخصخصة، تدعيم المؤسسات المدنية والخاصة فضلاً عن إعادة النظر فى الإطار القانونى. وبدأت مصر فى تطبيق هذا البرنامج بالفعل اعتباراً من فبراير ١٩٩٢، بما لذلك من مستتبعات لعل من أهمها التغيرات التى تلحق شكل ودور الدولة الاقتصادى[٢].

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) المرجع السابق.

وقد تمخض الإصلاح الاقتصادى -معززاً بإلغاء جانب من الديون الخارجية لمصر، وحصول مصر على معونات واستثمارات عربية -عن تحقيق استقرار اقتصادى تبدى فى انخفاض نسب التضخم، وانخفاض نسبة العجز فى الميزانية العامة للدولة، واستقرار قيمة الجنيه المصرى. واعتباراً من عامى ١٩٩٤م ، ١٩٩٥م ظهر جلياً أن الاقتصاد المصرى بدأ يدخل مرحلة ركود وانخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى من متوسط يتراوح بين ٢,٥٪ ، ٣٪ سنوياً خلال الفترة من ٨٩ -١٩٩١ إلى ٠,٤٪ فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣م[١]، ويعزوها البعض بكونها نتيجة طبيعية لسياسة الاستقرار الاقتصادى الكلى.

وبدأت الحكومة تعمل عل يتنشيط الاقتصاد من خلال محورين رئيسين: المحور الأول: زيادة الإنفاق العام ويتم بصفة رئيسية من خلال إنشاء مشاريع كبرى بدأت بمشروع توشكى الذى بدأ فى يناير ١٩٩٧. والمحور الثانى، توجيه استثمارات القطاع الخاص إلى مشروعات معينة، وتوجيه البنوك إلى توفير التمويل اللازم لهذه الاستثمارات[٢].

وقد كان المأمول أن تؤدى هذه السياسة إلى تنشيط الاقتصاد المصرى، إلا أن الركود استمر وبدأت ملامح مشكلة اقتصادية تبدو وتتحدد وتتعمق، ولعل أهم هذه الملامح: ركود في المعاملات ونقص فى السيولة، وارتفاع معدلات البطالة، وتعثر الشركات العامة والخاصة، ووجود طاقات عاطلة بالمصانع، ووجود مخزون سلعى كبير وراكد.

وتتبدى مشكلة البحث في تحليل هذه الأزمة بقسماتها المذكورة، ومن

(١) راجع "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠".

(٢) "نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، شريف دولار. صحيفة الأهرام ، القاهرة، ص٢٢، عدد أول مايو ٢٠٠٠م.

ثم توصيف أساليب العلاج.

ويبدأ البحث بعرض الأساليب المطروحة لتشخيص أسباب الأزمة، والأساليب المقترحة لعلاجها. ثم يلى ذلك طرح وجهة نظر الباحث بهذا الخصوص.

أسباب الأزمة وسبل العلاج

قدم الكتاب الاقتصاديون، وغيرهم، على صفحات الصحف اليومية بمصر، تحليلات لأزمة الركود والسيولة تمخضت عن مجموعة من الأسباب يتعلق أغلبها بالسياسات الاقتصادية الكلية للدولة ويتعلق بعضها بأسباب هيكلية في الاقتصاد. وفيما يلى نقدم عرضاً مختصراً لهذه الأسباب التى قدمها هؤلاء الكتاب ثم نتبع ذلك بعرض الأساليب المقترحة منهم لعلاج هذه الأزمة.

٢- أسباب الأزمة

١/١/٢: أسباب متعلقة بالسياسة الكلية:

يمكن أن نحصر أهم هذه الأسباب فيما يلى:

١- السياسة غير الملائمة لسعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار: ويقصد بذلك سياسة المحافظة على استقرار سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار كهدف نهائى وليس كهدف وسيط. فلم يتم ربط سياسة الصرف بأهداف اقتصادية كلية تتمثل فى تحقيق هدف التشغيل الشامل وتجنب الانكماش فى توازن مع الأهداف الأخرى مثل استقرار قيمة النقود. فتم نتيجة لذلك وضع قيود إضافية فى الائتمان بما فى ذلك قرار تغطية الاعتمادات البنكية بنسبة ١٠٠٪[١].

(١) "نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات" ، مرجع سابق الإشارة إليه.

فرض قيود شديدة على سوق الإسكان والاستثمار العقارى وذلك على أثر الأزمة الآسيوية الأخيرة في أكتوبر ١٩٩٧، وما قيل عن دور التوسع فى الاستثمار وفى قطاع العقارات فى أحداث هذه الأزمة[١].

٣- الديون المستحقة للغير على الحكومة: والتى تصل إلى ٢٥ مليار جنيه[٢]؛ الأمر الذى تسبب فى نقص السيولة لدى الأطراف الدائنة للحكومة وتعثر مشروعاتها وتعطل طاقات إنتاجية وما يترتب على ذلك من مستتبعات.

٤- أسباب متعلقة بالنظام الضريبى: منها ما يتعلق بالتهرب الضريبى ومنها ما يتعلق بهيكل الضرائب والتعريفات الجمركية، والازدواج الضريبى، والإعفاءات.

٥- بيع كميات كبيرة من الأراضى بالمدن الجديدة وتأخر إعداد هذه المدن للسكنى والاستثمار الأمر الذى نتج عنه سحب سيولة من الناس وتجميدها فى مدن راكدة[٣].

٢/١/٢: أسباب متعلقة بالقطاع الخاص:

١- التوسع غير المبرر فى الاستثمار العقارى أدى إلى تخميد أموال كبيرة فى منتج راكد[٤].

(١) "نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات" ، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) مقال بعنوان "التعتيم خطر والتضخيم مرفوض"، منشور بجريدة الأهرام القاهرية، ص١٥، عدد ٢٩ أبريل ٢٠٠٠م.

(٣) مقال بعنوان "الاقتصاد الوطنى سليم ومطمئن"، منشور بصحيفة الأهرام القاهرية، ص١٤، عدد ٣٠ أبريل ٢٠٠٠م.

(٤) مقال بعنوان: "الركود الخفى.. والسيولة الدفترية"، منشور بجريدة الأهرام القاهرية، ص١٥، عدد ١٣ مايوم ٢٠٠٠م.

٢- الإنتاج والاستيراد غير أى الزائد عن الطلب[١].

٣- نشاط تهريب السلع ساهم فى ؟؟؟؟؟ العرض بسلع ذات أسعار منخفضة وساهم فى وجود أزمة زيادة العرض عن الطلب[٢].

٤- جمود أسعار منتجات القطاع الخاص وعدم تحقيقها من أجل تصريف المخزون الراكد[٣].

٣/١/٢ أسباب هيكلية:

١- إنخفاض الإنتاجية: فالنمو الاقتصادى فى مصر لم يقابله نمو مماثل فى الإنتاجية الكلية ويعنى ذلك عدم تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة.

وبينما إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية بحوالى ١٥٠٠٠ دولار سنوياً، فإن إنتاجية العامل فى الأردن والمغرب ٣٠٠٠٠ دولار، وفى تركيا ٨٠٠٠٠ دولار.

وكذلك بينما يستخدم ٠,٦ كجم من الموارد لإنتاج ما قيمته مارك فى الاقتصاد الألمانى ، نجد زن الاقتصاد المصرى يحتاج إلى ٦كجم من المواد لينتج نفس القيمة[٤].

٢- المشروعات القومية الكبرى مشروعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وبنسبة كبيرة للمكون الأجنبى. أى أن هذه المشروعات تعتمد على

(١) مقال بعنوان: " الاقتصاد الوطنى سليم ومطمئن"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) "الركود وبرنامج الحل"، مقال منشور بجريدة الأهرام القاهرية، عدد ٢مايوم ٢٠٠٠م، ص١٠.

(٣) مقال بعنوان: "حول أزمتى الركود والسيولة"، منشور بجريدة الأهرام القاهرية ، ص٢٢، عدد ١ مايوم ٢٠٠٠م.

(٤) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

الاستيراد من الخارج بصورة أكبر من الاعتماد على الأسواق الداخلية[١].

٣- تحول الفائض في ميزام المدفوعات وقدره ١,٩ مليار دولار ١٩٩٧/٩٦ إلى عجز وصل إلى ١٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٩/٩٨م، وبلغ نحو ١,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٠/٩٩م[٢].

٤- الضعف الشديد فى آلية الإنذار المبكر للأزمات فى بداية أطوارها، وضعف آليات النظام الديمقراطى القائم فى مصر فى تحقيق الرقابة على حركة الاقتصاد القومى.

٥- البيروقراطية وغيرها من آفات النظام الإدارى، وضعف الإصلاح القانونى ليتمشى مع توجه الاقتصاد نحوو اقتصاد السوق. الأمر الذى أضعف مرونة الحركة الاقتصادية. عموما وكذا أضف سرعة إجراءات التنبوء بالأزمات وسرعة علاجها[٣].

٦- ضعف النظام المصرفى، والذى يتبدى فى شكل نسبة مرتفعة من القروض الرديئة والارتفاع النسبى فى تكاليف التشغيل، وهو ما ينعكس -فيما ينعكس- فى استثمارات غير مدروسة، وفى رفع تكاليف الاقتراض[٤].

٧- ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى الصناعة المصرية حيث تصل قيمة

(١) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) حول أزمتى الركود والسيولة"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٣) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٤) "حول أزمتى الركود والسيولة"، مرجع سابق الإشارة إليه.

الخامات والمدخلات المستوردة إلى ٥٢٪ من رأس المال العامل للصناعة في مصر كما تمثل المعدات والآلات المستوردة ٧٢٪ ف يالمتوسط من الاستثمار الصناعى[١].

وما إلى ذلك من مستتبعات على الميزان التجارى المصري وعلى سعر صرف العملة الوطنية.

٨- طبيعة نظام السوق وما يرتبط به من دورة اقتصادية معروفة.

٤/١/٢ أسباب خارجية

١- انخفاض الاستثمار الأجنبى فى مصر من ١,١ مليار دولار عام ٩٨/٩٧ إلى ٧١١ مليون دولار عام ١٩٩٩/٩٨م[٢].

٢- زيادة العرض العالمى عن الطلب من المنتجات الصناعية؛ وهى زيادة ناجمة عن الزيادة الكبيرة فى الطاقات الإنتاجية العالمية[٣].

٣- اتجاه دول الخليج -نتيجة لتراجع أسعار البترول- إلى الحد من العمالة الأجنبية وأثر ذلك على الحد من العمالة المصرية فى دول الخليج، وأثر ذلك على تحويلات العاملين بالخارج؛ وعلى إنفاق هؤلاء العاملين أنفسهم[٤].

٥/١/٢ أسباب طارئة وعارضة:

١- تناقص البترول الخام، واستيراد معامل التكرير للبترول نتيجة لزيادة إنتاجها من ٢٠ مليون طن سنوياً إلى ٣٠ مليون طن خلال عامى ٩٨ ،

(١) مقال بعنوان: "الدروس المستفادة من المشكلات الاقتصادية"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) "حول أزمة السيولة والركود"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٣) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٤) "الاقتصاد الوطنى سليم ومطمئن"، مرجع سابق الإشارة إليه.

١٩٩٩م.

ذلك - بالإضافة إلى شركة الغاز الطبيعى بالدولار من الشركات الأجنبية المكتشفة لحقوله -إلى عدم توازن فى ميزان المدفوعات البترولى لغير صالح مصر[١].

٢/٢ سبل العلاج

فى إطار التشخيصى السابق لأسباب أزمة الركود ونقص السيولة فى الاقتصاد المصرى يقترح هؤلاء الكتاب سبلاً للعلاج يمكن لنا أن نورد أهمها فيما يلى:

١/٢/٢ علاج الأسباب المتعلقة بالسياسات الكلية:

ومن أهم سبل العلاج فى هذا الصدد:

١- أن تهتم سياسة سعر الصرف، والسياسة الاقتصادية عموماً، اهتماماً بالغاً بمكافحة البطالة وتجنب حدوث الانكماش؛ لما للبطالة والانكماش من مستتبعات سلبية على الاقتصاد عموماً وكذا على التنفيذ الكفء لعملية الخصخصة نتيجة لما يتسبب فيه الانكماش من تخفيض لقيمة الأصول[١].

٢- إعادة النظر فى القيود الشديدة المفروضة على سوق الإسكان والاستثمار العقارى وكذا فى قرار تغطية الاعتمادات البنكية بنسبة ١٠٠٪[١].

٣- أن تقوم الحكومة ليس فقط بسداد مديونياتها المتراكمة بل أيضاً أن

(١) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) (٣) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

تسدد مستحقات الناس قبلها أولاً بأول[١].

٤- أن يتخذ من السياسات الكلية ما من شأنه إصلاح النظام الضريبى بجوانبه المختلفة الإدارية والفنية. ووضع سياسات للاقتراض طويل الأجل من البنوك المصرية[٢].

٥- تنظيم سوق العقارات والمسارعة في إعداد المدن الجديدة للسكن والاستثمار[٣].

٦- إعادة النظر فى السياسة المالية الحلية ودراسة السماح بزيادة عجز الموازنة على الارتفاع بمستوى الاستثمار وتنشيط الاقتصاد القومى[٤].

٧- تخفيض معدلات سعر الفائدة حتى يزيد مستوى الإنفاق والطلب المحلى من جهة، وترتفع قيمة الأصول الأخرى كالعقارات وأسهم الشركات بما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادى[٥].

٨- تخفيض نسبة الاحتياطى الإلزامى، وتخفيض سعر الصرف وسحب جزء من العملات الصعبة بالإضافة إلى تبنى معدلات واقعية للنمو[٦].

٩- إعادة النظر فى قانون الشيك الذى منع الشيكات الخطية وأهدر حجيتها.

(١) "التعتيم خطر والتضخيم مرفوض" ، مقال سابق الإشارة إليه.

(٢)، (٤)، (٥)، (٦) "حول أزمتى السيولة والركود"، مرجع سابق الإشارة إليه، وكذا مقال بعنوان "المواجهة نقص السيولة: مطلوب تركيبة من أدوات السياسة المالية والنقدية:، جريدة الأهرام القاهرية، عدد ١٣ مايو، س٢٣.

(٣) "الاقتصاد الوطنى سليم ومطمئن"، مقال سابق الإشارة إليه.

٢/٢/٢ علاج الأسباب المتعلقة بالقطاع الخاص:

ومن أهم الأساليب التى قدمت ف يهذا الصدد ما يلى:

١- أن يعمل القطاع الخاص على تخفيض أركان منتجاته حتى يساهم فى التخلص من المخزون والراكد[١].

٢- إجراء تعديلات بقانون الجمارك للقضاء على نشاط التهريب؛ واتخاذ إجراءات حاسمة ضد نشاط المهربين[٢].

٣- ضرورة أن يتم الإنتاج والاستيراد فى ضوء احتياجات الطلب.

٣/٢/٢ علاج الأسباب الهيكلية

ومن أهم الأساليب التى قدمت فى هذا الصدد:

١- ضرورة إحداث ثورة فى الإنتاجية ترقى إلى مستوى مشروع قومى للصناعة المصرية، وتتضمن أساليب زيادة الإنتاجية تحسين نظم الإدارة والاهتمام بالعنصر البشرى والارتفاع بمستوى تعليمه وتدريبه ، وكذا الارتقاء بالمستوى التقنى والتنظيمى والمعلوماتى داخل منشآت الأعمال.

٢- وفي مواجهة ارتفاع المكون الأجنبى فى هيكل استثمارات الصناعة المصرية يقترح علاجاً لذلك تعديل هيكل التعريفة الجمركية فى مصر علي نحو يتواءم مع الأهداف المرسومة فى التخصص الصناعى وعلاقته بحركة التجارة الدولية. كما يجب الأخذ بالاعتبار عند إعداد هيكل التعريفة الجديدة علاقات الارتباط الخلفى والأمامى بين الصناعات المختلفة.

(١) " حول أزمتى السيولة والركود"، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٢) "الركود وبرنامج الحل" مقال منشور بجريدة الأهرام القاهرية، ٢ مايو ٢٠٠٠م، ص١٠.

٣- فى مواجهة الأثر الركودى الذى نجم عن تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وفى إطار ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى استثمارتها، يقترح البعض "إدخال المشروعات القومية فى برنامج الخصخصة وتسويقها دولياً وبيعها فى مراحل التنفيذ المبكر".

٤- الإسراع في إصلاح النظام الإدارى والقانونى والقضاء على البيروقراطية، وبصفة خاصة الإسراع بتنظيم السوق العقارى، وإصدار قانون المنافسة وقع الاحتكار، وبصفة عامة إجراء الإصلاح القانونى على نحو يكفل سلامة وسرعة الحركة الاقتصادية، وعلاج بطء إجراءات التقاضى، وتعدو القوانين والجهات التى تحكم عملية الاستثمار.

٥- وفى مواجهة عجز ميزان المدفوعات يقترح العمل على تنشيط الصادرات بتحسين الجودة والكفاءة، ودراسة السبل الكفيلة بتخفيض التكاليف الاستثمارية للمشروعات المصرية. ومواجهة التشوهات الجمركية بضرورة فرض فئة جمركية واحدة فمن غير المعقول أن تكون الجمارك على قطع الغيار أعلى من الرسوم المفروضة على الماكينات ذاتها. والقضاء على نوع من الازدواج الضريبى يتمثل فى فرض الضريبة أكثر من مرة بفرضها على المدخلات ثم فرضها على المنتج النهائى. وأخيراً وليس آخراً ضرورة وجود فكر تسويقى راقد، وتقديم خدمة جيدة للمستورد الخارجى.

٦- حل مشكلة قصور الضمانات لدى الفقراء للحصول على التمويل من البنوك وذلك من خلال:

أ- العمل على إضفاء الشكل القانونى على ممتلكاتهم العينية التى يمكن أن تستخدم كضمان للحصول على التمويل.

ب- أن يكون المشروع وجدواه الاقتصادية هى الضمان لحصوله على الأموال من البنوك.

٤/٢/٢ علاج الأسباب الخارجية

ومن أهم هذه الأسباب ما يلى:

١- فى مواجهة انخفاض الاستثمار الأجنبى فى مصر ينبغى[١]:

أ- إعادة النظر فى أسعار الأراضى مكتملة المرافق والبنية الأساسية فى المدن الجديدة، باعتبارها أحد مكونات التكلفة النهائية للمنتج.

ب- ضرورة وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبى؛ عن طريق استقرار القوانين وتوحيد الجهة التى يتكامل معها المستثمر والقانون الخاص بالاستثمار لأن المستثمر يحتاج إلى وجود إمكانية الحساب الاقتصادى الصحيح.

جـ- إعادة النظر فى سياسة تسعير الطاقة المتاحة للمستثمر.

د- ضرورة وجود نظام معلومات قومى.

هـ- ضرورة توفير العمالة المؤهلة اللازمة للاستثمارات الأجنبية فى مصر.

٢- وفى مواجهة انحسار فرص العمالة المصرية فى الخارج: فإن الصناعات الصغيرة تعتبر بديلاً لتشغيل المزيد من العمالة محلياً.

٥/٢/٢ علاج الأسباب الطارئة والعارضة:

يقترح فى هذا الصدد، ترشيد حجم الاستهلاك المحلى من البترول

(١) تحقيق بعنوان "الاستثمار مسئولية من؟"، منشور بجريدة الأهرام القاهرية، ١٩ مارس ٢٠٠٠، ص١٣.

ورفع أسعار بعض منتجاته سيما إذا أخذ فى الاعتبار أن معدل النمو المخطط يتراوح ما بين ٥٪، ٨٪ وهو ما يستلزم مضاعفة الاستهلاك. تقريباً هذا بالإضافة إلى أن هناك أمل بزيادة الاحتياطى نتيجة الاكتشافات الجديدة من البترول من ٢,٩ مياز برميل حالياً إلى ١٠ مليارات برميل فى السنوات القادمة. كما أن اكتشافات الغاز الطبيعى ستعمل على زيادة الاحتياطى من ٤٠ إلى ٧٠ تريليون لتر مكعب. إلا زن ذلك لا ينفى الحاجة إلى ترشيد الاستهلاك على الأقل حتى يحين وقت استغلال هذه الاكتشافات الجديدة[١].

٣- نظرة أخرى

فيما يلى يقدم الباحث وجهة نظره بخصوص أزمة الركود ونقص السيولة فى الاقتصاد المصرى، فيبدأ بتقديم نظرة تحليلية للأزمة، ثم، فى ضوء ذلك، يعرض لبعض الأسباب الهيكلية لهذه الأزمة؛ وأخيراً يقدم تصوراً عاماً لمعالجة هذه الأسباب، وإذا كان جانباً من هذه الأسباب التى سنعرضها ورد بشكل أو بآخر ضمن الأسباب التى قدمها الكتاب الآخرون، وعرضنا لها فيما سبق، إلا أن عرضنا الحالى مهمته تأصيل هذه الأسباب.

١/٣ نظرة تحليلية للمشكلة:

من المعلوم أن مشكلة نقص السيولة العامة لاقتصاد ما يمكن أن تنجم عن:

١- عدم نمو المعروض النقدى بمعدل يتناسب مع نمو الاقتصاد محل الاعتبار.

(١) " نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مرجع سابق الإشارة إليه.

٢- وجود مصايد، وتسربات، للسيولة يحتجز فيها جانب من المعروض النقدى، فتحول بينه وبين دخوله دورة الإنفاق القومى أو تعثره فيها.

فإذا أخذنا الاقتصاد المصرى بالاعتبار فنجد أن السيولة المحلية قد ارتفعت من ٢٠١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧م إلى ٢٣٤,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨م، بنسبة زيادة تصل إلى ١١,٤٪[١] فى حين كان متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٨/٢٠٠٠م ٢,٥٪[١]. أى أن معدل نمو المعروض النقدى يفوق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى.

وفي نفس الوقت فإن الأسواق تشير إلى عجز فى السيولة وهو ما يبتدى ، على سبيل المثال، فى ارتفاع سعر الفائدة بين البنوك حتى بلغ ١٧٪ مقابل حوالى ٩٪ فيما قبل ذلك. ومن المعلوم أن البنوك تضطر إلى الاقتراض بتكلفة مرتفعة للتغلب على مشكلة السيولة لديها[١]. ويشير هذا الوضع إلى وجود مصائد للسيولة وصور لتسرباتها من دورة الإنفاق القومى.

وإذا كنا نحلل مشكلة نقص السيولة واقترانها بالركود الاقتصادى فإنها تتبلور، في نهاية المطاف، فى شكل قصور الطلب الكلى عن استيعاب العرض الكلى عند مستويات الأسعار القائمة. ومثلما يمكن أن تكون المشكلة ناجمة عن قصور ف يالطلب الكلى يمكن أن تكون ناجمة أيضاً عن فائض في العرض الكلى في إطار المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

فمحل اهتمامنا ، إذن، ليس السيولة في حد ذاتها ولكن باعتبارها رافداً للإنفاق الإجمالى الذى يتكون من الإنفاق على الاستهلاك، والإنفاق على الاستثمار بالإضافة إلى صافى المعاملات مع العالم الخارجى. ولذلك

(١) ، (٣) "حول أزمتى الركود والسيولة"، مقال سابق الإشارة إليه.

(٢) تقرير عن التنمية ف يالعالم ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

فليست المشكلة فقط هى مشكلة وجود مصايد للسيولة تحول بينهما وبين تدفقها فى شرايين الاقتصاد ومن خلال الطلب بمكوناته؛ بل المشكلة -أيضاً- وبدرجة أهم، ومع افتراض كون السيولة مستمرة من مصائدها، هى خريطة تدفق هذه السيولة في الجسم الاقتصادى وهل تعزز الحياة والنمو لمكوناته على نحو يتمكن الاقتصاد معه من الحركة النامية المستمرة والمستقرة؟

فيثور التساؤل من صافى التدفقات الداخلة والخارجة من الاقتصاد. ويثور التساؤل عما إذا كانت السيولة تتدفق إلى الاستثمار والاستهلاك، وعن ماهية هياكل هذا الاستثمار والاستهلاك (بما فى ذلك القطاع الحكومى) ويتقرر التساؤل أيضاً عما إذا كان الاستثمار يتولد عنه هياكل للناتج والدخول تفرز وجود هياكل طلبية متناسبة مع هياكل العرض.

إن وجود خلل بين العرض وبين هيكل توزيع ادخول بما يفرزه من هياكل طلبية لا تتناسب مع هياكل العرض عند مستويات الأسعار التى تحقق أرباحاً للمنتجية يكفل استمرار الإنتاج وتوسعة يمكن أن يحبط كل محاولة للإصلاح والقضاء على الركود الاقتصادى. فقد تكون السيولة فى أيدى الفئات ذات الدخول المرتفعة نسبياً في هيكل توزيع الدخول، ويفترض ارتفاع ميلهم الحدى للاستيراد نتيجة لارتفاع دخولهم المقترن بخضوعهم لأثر المحاكاة، وقد تؤول المدخرات وغيرها من سبل التمويل إلى منتجين لا يتصرفون على نحو رشيد يعتمد على الحساب الاقتصادى ف يإطار الهيكل القائم (المتوسع) للطلب، فتتوجه استثماراتهم إلى أحجام وأنواع من الناتج غير مبررة اقتصادياً.

وأخيراً فقد تكون السولة الآيلة إلى طلب بأيدى فئات ذات دخول أكثر

انخفاضاً فى هيكل توزيع الدخل ، ويشكلون نسبة أكبر ف يهذا الهيكل، وتكون لهم هياكل طلبية غير كافية لاستيعاب المعروض من السلع والخدمات عنه أسعار العرض القائمة لها. وقد يكون ذلك بسبب خلل في الهيكل توزيع الدخول نتيجة لأسباب منعددة؛ وقد يكون بسبب الإنتاج مرتفع لتكلفة وغير المبرر اقتصادياً، ويمكن أن يبررر ذلك جمود الأسعار وعدم قدرة المنتجين على تخفيضها لتصريف الفئض من العرض. وأخيراً فقد يكون حضور الهياكل الطلبيية عن استيعاب العرض ناجماً عن الاستيراد غير !المبرر اقتصادياً حجماً ونوعاً.

ويعزز من المشكلة وبفاقهما تهريب السلع دون جمارك، وعرض كميات هائلة من السلع المستعملة.

فثمة عوامل هامة إذا تكمن فى اختلال هيكل توزيع الدخول وعدم عدالة وكفاءة تخصيص الائتمان، وغياب الحساب الاقتصادى الرشيد على المستوى الوحدى، وعدم فاعلية التخطيط على المستوى الكلى، إلى جانب ضيق الأسواق وما ينجم عنها من صعوبة الإنتاج عند الإحجام المثلى للمشروعات؛ والارتفاع غير المبرر فى تكلفو إنشاء المشروعات وتكلفة إنتاجها واهتمامنا بهذه العوامل ذات الصلة الوثيقة ومشكلة الركود ونقص السيولة لا يعنى أننا نقلل بحال من القيمة وضرورة القضاء على مصايد السيولة وعلاج أسبابها، كما لا يعنى أننا نقلل من أهمية الأسباب الأخرى للمشكلة التى قدمها الكتاب الآخرون وعرضنا لأهمها وإنما يرجع اهتمامنا بهذه العوامل، دون غيرها، إلى محاولتنا إبراز أهمية هذه العوامل التى سنعرضها، والتى نرى أنها بدون معالجتها على نحو جيد فإن المرض يظل

كامناً فى جنبات الهيكل الاقتصادى؛ حتى وإن حدث تحسن فى حالة الاقتصاد.

٢/٣ تصور عام لبعض الأسباب الهيكلية للأزمة:

نعرض فيما يلى لتأصيل لبعض أهم الأسباب الهيكلية التى نرى أنها أسباباً ضرورية لما عداها من أسباب مشكلة الركود ونقص السيولة:

١/٢/٣ ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط الاقتصادى:

رغم أن للدولة دورها فى الاقتصاد المصرى، رغم الوجود المستمر منذ فترة طويلة لعملية التخطيط الاقتصادى القومى؛ إلا أن أزمة الركود ونقص السيولة أبرزت بوضوح ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط الاقتصادى. ويبتدى ذلك فى مؤشرات عديدة لعل من أهمها:

١- الفشل فى التنبؤ بأزمة الركود ونقص السيولة، ومن ثم الفشل فى اتخاذ الإجراءات الوقائية وتقديم العلاج المبكر للأمة.

٢- الخلل القائم في هيكل توزيع الدخول والثروات، والخلل القائم من هذا الهيكل وهيكل السيولة عموماً وبين هيكل العرض من الإنتاج المحلى والمستورد، وعموم الخلل القائم بين القطاعات العينية والتجارية للاقتصاد من جانب وبين القاعات النقدية والائتمانية والمالية من جانب آخر.

٣- عدم التوافق بين احتياجات السوق من العمالة وبين خطة التعليم. مثال لذلك أن قطاع النسيج فى عام ٢٠٠٠م فى حاجة إلى ١٣٠٠٠ عامل فى حين أن المدارس الصناعية لا تستطيع أن تلبى هذه الاحتياجات نتيجة لغياب خريطة الاحتياجات العرض فى مصر ورسم السياسة على

هدى منها.

٤- تباطؤ الإصلاح المالى والإدارى، والتلكؤ فى تعديل الإطار القانونى للاقتصاد ليتمشى مع التوجه نحو اقتصاد السوق.

٥- ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى هيكل الاستثمار فى المشروعات القومية وعدم التخطيط لتدارك أثر ذلك، وأثر طول فترة الاستثمار، على المتغيرات الاقتصادية فى الفترة القصيرة.

٦- عدم تدارك أخر السياسات الاقتصادية على سلة الأهداف المخططة للاقتصاد القومى. ونذكر كمثال سياسة تثبيت سعر الصرف وتوازن الميزانية، وأثرهما في تحقيق استقرار قيمة العملة خارجياً، وتخفيض معدلات التضخم داخلياً.؛ ولكن على حساب الإخفاق فى تحقيق أهداف أخرى هامة وربما أعلى أولوية -كهدف ف يالتشغيل الشامل للعمالة وهدف زيادة معدل نمو الصادرات[١].

٧- توسع القطاع الخاص فى إجراء الاستثمارات العقارية واستثمارات أخرى (وكذا فى الاستيراد) على نحو غير مبرر اقتصادياً أو اجتماعياً، إلى غير ذلك من صور عدم الرشادة في التصرفات الاقتصادية.

(١) فمتوسط معدل نمو الصادرات السلعية فى مصر لم يتجاوز ٤٪ بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٨م، وفى المقابل بلغ هذا المعدل ٥,٧٪ لكوريا الجنوبية، ١٢,١٪ لتركيا - راجع صحيفة الأهرام اقاهرية ، ٢٢مايو ٢٠٠٠ "نحو تنظيم صادرتنا الصناعية وتبدى ذلك فى زيادة المخزون السلعى من ٢,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨م إلى نحو ٨ مليارات جنيه فى عام ١٩٩٩م. راجع "البنوك - كيف تتعامل مع الركود"، جريدة الأهرام القاهرية، ص١٥ ، ٢١ مايو ٢٠٠٠م.

٢/٢/٣ غياب الحساب الاقتصادى الرشيد على المستوى الوحدى:

مثلما يعكس الخلل القائم بين مستوى وهيكل الطلب الكلى من ناحية ومستوى وهيكل العرض الكلى، فيما يعكس، غياب الحساب الاقتصادى الرشيد على المستوى الكلى.. فإن وجود قدر كبير من المخزون من السلع الراكدة لدى القطاع الخاص والقطاع غير المنظم وكذا وجود طاقات إنتاجية عاطلة واستثمارات عقارية راكدة يعكس، فيما يعكس، غياب الحساب الاقتصادى الرشيد على المستوى الوحدى أيضاً. ويرجع ذلك، بالإضافة إلى ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط، إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

١- أثر المحاكاة ف يالإنتاج: ويبتدى ذلك في أنه ما إن يحقق نشاط اقتصادى ما ربما معتبرا حتى نجد مشروعات تكرارية لنفس النشاط الاقتصادى. دون دراسة اقتصادية متروية تأخذنا بالاعتبار حجم السوق وإمكانيات توسعة. ودون أن يؤخذ بعين الاعتبار الفروق بين المشروع المقلد والمشروعات المقلدة من حيث حجم المشروع ودرجة التكامل الرأسى والأفقى له إلى غير ذلك من العوامل ذات الشأن ف يهذا الصدد.

٢- أثر المحاكاة في الاستيراد: ويتبدى ذلك في الاستيراد لمجرد رخص المنتج المستورد عن مثيله المحلى ودون دراسة متروية لسوق السلعة: حجمها واحتمالات توسعها وأذواق المستهلكين ... إلى غير ذلك .

٣- تخلف طرائق إنتاج بعض السلع: ويتبدى ذلك ف يالكبر النسبى لنسبة المدخلات من الموارد إلى قيمة الناتج. فبينما ف يالاقتصاد الألمانى، على سبيل المثال، تستخدم ٠,٦ كجم من الموارد لإنتاج ما قيمته مارك واحد، نجد أنه فى الاقتصاد المصرى يلزم استخدام ٦كجم من الموارد

لإنتاج نفس القيمة[1].. كما يتبدى ذلك أيضاً فى ارتفاع نسبة الفاقد والتالف من المدخلات.

٤- الإدارة غير الاقتصادية للمخزون: فالمفترض أن تجرى مقارنة بين التكاليف المترتبة على الاحتفاظ بمخزون كبير من السلع الراكدة (من تكاليف تخزين، وتكلفة- أموال عاطلة وطاقة إنتاجية عاطلة، واحتمالات التلف والتقادم الفنى ..) وبين الخسائر المتوقعة التى تترتب على اتخاذ قرار بتخفيض الأسعار لتنشيط المبيعات.

وقد تكون الخسائر المترتبة على هذا القرار الأخير أقل من الخسائر المترتبة على الاحتفاظ بالمخزون الراكد وعدم تخفيض أسعاره انتظاراً لتحسن الحوال الاقتصادية.

٥- غياب التخطيط المالى الرشيد: والذى يتبدى فى تراكم مديونيات القطاع الخاص للبنوك. ومن الممكن أن يرجع هذا التراكم إلى سلة من الأسباب المتعددة إلا أنه من بين هذه الأسباب، فيما يرجح، انعدام التخطيط الكفء للتوقعات النقدية المترتبة على الإنشاء والتشغيل والإنتاج، وبيع المنتجات.

هذا وقد ترتب على غيبة الحساب الاقتصادى الرشيد ليس فقط تراكم مخزون هائل من السلع الراكدة بل أيضاً ارتفاع تكلفة الإنتاج ارتفاعاً نسبياً كبيراً الأمر الذى يجعل السلع المنتجة محلياً ذت قدرة تنافسية أقل داخلياً (مع السلع المستوردة والمستعملة) وخارجياً؛ ومن ثم يعمل على ضيق الأسواق المتاحة أمام المنتج المحلى.

(١) "نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، مقال سابق الإشارة إليه.

٣/٢/٣ سوء توزيع الدخل:

ويتبدى ذلك واضحاً فى هيكل توزيع الدخول لعام ١٩٩١م، حيث يتبين أن ٨٠٪ من السكان يحصلون على ٥٩,٩٪ من الدخل، أى أقل بما يفوق ٢٠٪ من نصيبهم المستحق وفقاً للتوزيع المتساوى للدخل. ويتبين أيضاً أن ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٤١,١٪ من الدخل، أى أكثر بما يفوق الضعف عن نصيبهم المستحق من الدخل وفقاً للتوزيع المتساوى للدخل.

وربما تكتمل الصورة إذا ما علمنا أن ٧,٦٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر (حيث نصيب الفرد أقل من دولار واحد يومياً)[١].

ولا شك أن هذا الهيكل لتوزيع الدخل سيترك تأثيره على هيكل الطلب الكلى؛ كما يتوقع أن يترك تأثيراً سلبياً على مستوى الإنتاجية، ومن ثم على حجم السوق المحلية وكذا المقدرة الثقافية للمنتجات المحلية فى الأسواق الخارجية. ولا يرجع سوء توزيع الدخل إلى سوء توزيع الثروة فقط بل تعززه مجموعة من العوامل التى لعل من أهمها:

أولاً: عدم عدالة توزيع التمويل المتاح من الجهاز المصرفى: ويبتدى ذلك فى أكثر من مجال، ومن ذلك:

١- إتاحة مقادير كبيرة من الائتمان المصرفى لتمويل الاستثمار لإشباع حاجات ترفيه و/أو مشروعات ذات مستوى أدنى فى سلم الأولويات الاجتماعية، مثل تمويل مشروعات الإسكان الترفى.

٢- إتاحة مقادير كبيرة من الائتمان المصرفى بناءً على المركز السياسى أو الوضع الاجتماعى (وليس أساس من أولوية الاستثمار أو الجدارة

(١) تقرير التنمية ف العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

الائتمانية أو الربحية) وهؤلاء أصلاً ليسوا بالقطع من الفقراء. ويندرج ضمن ذلك عموم القروض الرديئة.

٣- يؤدى اعتماد الجدارة الائتمانية بدلاً من الربحية إلى استبعاد حصول الفقراء على التمويل المصرفى، فهؤلاء لا يحوزون الأصول الكافية لتقديمها كضمان للائتمان المصرفى أو/و يملكون أصولاً لا تستوفى الشكل القانونى الذى يؤهلها لتكون ضماناً فى هذا الصدد (كالاراضى الزراعية غير المسجلة).

ثانياً: التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال. وهذه نلقى عليها مزيداً من الضوء في بند آخر.

ثالثاً: ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط فيما يتعلق بتحسن توزيع الدخول وعلى نحو يمكن الفقراء من تنمية قدراتهم على إنتاج الدخل كما يتضح فى مواضع عدة من هذا البحث.

٣-٢-٤ مستتبعات للخصخصة:

إذا كانت الخصخصة (وعموم الإصلاح الاقتصادى) وسيلة لتحقيق كفاءة أداء الاقتصاد القومى فإن دواعى تحقيق هذه الكفاءة لا تستلزم بالضرورة أن تتأثر سلباً متطلبات العدالة، سيما العدالة فى توزيع الدخول والثروات؛ بل إن تحقيق العدالة أمر ممكن فضلاً عن كون هذه العدالة، فى رأينا، مكون عضوى من مكونات الكفاءة الاقتصادية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الخصخصة حتى تحقق الكفاءة على المستوى الكلى ينبغى، فيما نرى، أن تتم فى إطار الخطة الاقتصاية العامة للدولة التى تأخذ بالاعتبار تأثير الخصخصة على الاقتصاد القومى وإسهامها فى تحقيق الأهداف القومية للدولة. ونكتفى بأن نشير، ف يهذا

الصدد، إلى أمور ثلاثة ذات أثر بالغ على هيكل توزيع الدخل والثروة.

الأمر الأول: إن عدم تقويم الأصول العامة التى يتم خصخصتها تويماً اقتصادياًسليماً وبيعها بأقل من القيمة الحقيقية لها يسهم ف يإثراء غير مشروع لمن بيعت لهم هذه الأصول على حساب المجتمع.

الأمر الثانى: إن عدم مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية الخصخصة بتوسيع نطاق ملكية المشروعات العامة التى يتم خصخصتها (كبيع المشروع العام لمستثمر رئيسى) من شأنه أن يوجد (طبقة محدودة من كبار المستثمرين لا يتغيرون يحتكرون الثروة، تراهم -مع تسهيلات مصرفية كبيرة- فى كل مكان)[1]، فتكررت مأساة بيع الدائرة السنية سداد ديون مصر فى القرن ١٩ ونشوء الملكيات الكيرة التى تغرس بذوراً للخلل في هيكل توزيع الدخول وإزكاءً للثورة الاجتماعية.

الأمر الثالث: ويتعلق بالعمالة التى سرحت من المشروعات المخصصة وحصلت على المعاش المبكر والتعويض. فى هذا الصدد نجد أنه من ناحية فإن المعاش المبكر للعامل يقل كثيراً عن دخله السابق من وظيفته قبل إحالته إلى المعاش. ومن ناحية أخرى فإن بعض هؤلاء المحالين للمعاش أودع معاشه بالمصارف مقابل عائد إذا ما أضيف إلى معاشه المحدود فإنه يقل أيضاً عن دخله السابق من وظيفته. ويترك ذلك بالطبع أثراً سلبياً على طلب هؤلاء العمال على السلع والخدمات، سيما مع توقعاتهم غير المتفائلة بالنسبة للمستقبل (الدخل الدائم).

هذا من ناحية التأثير على جانب الطلب، وثمة تأثير متوقع على جانب العرض يتمثل فى أن بعض هؤلاء العاملين قد أقام مشروعات صغيرة

(١) دور الدولة فى الاقتصاد"، مرجع سابق الإشارة إليه، ص١٢٩.

سلعية وخدمية تكرارية تفتقد فى كثير من الأحيان إلى الحساب الاقتصادى الرشيد؛ وأسهموا بذلك فى تفاقم مشكلة زيادة العرض زيادة غير مبررة.

٥/٢/٣: التناقض وليد التكنولوجيا

من المعلوم أنه طبقاً لقانون "ساى" فإن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، لأن الأصل أن كل إنتاج يتم بموجبه توزيع مساوٍ لقيمته. ولذلك فإن الطلب الكلى القطاع العائلى وقطاع الأعمال علي السلع يتساوى دائماً مع الدخل هيكلى للاقتصاد، وذلك هو مضمون قانون "ساى" على المستوى الكلى. غير أنه قد يكون هناك ثغرات يترتب عليها ألا يحدث مثل هذا التساوى، بحيث يوجد قصور فى مستوى الطلب الكلى عن مستوى العرض الكلى للاقتصاد فتوجد ، والحال كذلك، بذور للركود ف يالنشاط الاقتصادى الكلى.

ومن هذه الثغرات المحتملة:

١- ثغرة الاحتفاظ بالنقود عاطلة لسبب أو لآخر من أسباب الطلب على النقود للاحتفاظ بها.

٢- ثغرة تسرب جزء من الدخل الكلى للإنفاق على شراء سلع وخدمات أجنبية، ما لم يعوض ذلك إنفاق خارجى مساوٍ على السلع والخدمات المحلية. (الواردات والصادرات)

٣- ثغرة تسرب جزء من الدخل الكلى إلى أجانب ولا يتم إنفاقه داخل البلاد ما لم يعوض ذلك بدخول لمقيمين ترد إليهم من الخارج ويتم إنفاقها داخل البلاد.

ومثلما يمكن أن تؤدى ثغرات معينة إلى قصور الطلب الكلى عن

استيعاب العرض الكلى نتيجة للتفاوت بين الدخل الكلى والطلب الكلى؛ فإنه يمكن أيضاً أن يؤدى وجود خلل ف يتوزيع الدخول إلى وجود خلل فى هيكل الطلب الكلى يترتب عليه فى نهاية المطاف قصور ف يالطلب الكلى عن استيعاب العرض الكلى من السلع والخدمات.

ذلك أنه قد يترتب على خلل فى هيكل الطلب الكلى ناجم عن خلل فى هيكل توزيع الدخول، وجود قصور في الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية عن العرض الكلى من هذه السلع.

وباعتبار أن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على هذه السلع الاستهلاكية فإنه، فى نهاية المطاف، ينخفض الطلب على الاستثمار ذاته، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب الكلى بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى؛ وتوجد، والحال كذلك بذور للركود فى مستوى النشاط الاقتصادى الكلى.

ومن الممكن أن تكون التقنية للإنتاج سبباً فى حدوث بعض صور من هذه التسربات المذكورة؛ كما يمكن أن تكون أيضاً سبباً فى وجود مثل هذا الخلل في هيكل الطلب الكلى على السلع والخدمات. ومن ثم تكون التقنية واحدة من أسباب حدوث الركود الاقتصادى، سيما فى البلدان التى لديها وفرة نسبية فى العمل الإنسانى.

فمن ناحية فإن التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال قد يترتب عليها تسرب جزء من الدخل المتولد من الإنتاج إلى الخارج حال كون هذه التقنيات مستوردة من خارج البلاد وهو الحال الغالب فى مصر .ويأخذ ذلك، على سبيل المثال، شكل فوائد مدفوعة على القروض وأجور مدفوعة للخبراء، وأثمان قطع الغيار).

ومن ناحية أخرى فإن هيكل التوزيع المترتب على استخدام مثل هذه التقنيات قد يوجد خللاً بين هيكل الطلب وهيكل الإنتاج إذا ما حابى أصحاب الدخول المرتفعة (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) على حساب أصحاب الدخول المنخفضة (العمل الإنسانى)[1]. فمن المعقول افتراض أن تكون الميول الحدية للاستيراد ولادخار أعلى لدى أصحاب هذه الدخول المرتفعة عنها لدى أصحاب الدخول المنخفضة فى هيكل توزيع الدخل؛ بحيث يترتب على هذه المحاباة (الناجمة عن طبيعة التقنيات المستخدمة) انخفاض من مستوى الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية، وزيادة الطلب الكلى على السلع المستوردة (وهذه صورة من صور التسرب). ويترتب على هذه المحاباة أيضاً زيادة الطلب الكلى على الاستثمار بافتراض توجه المدخرات إلى الإنفاق الاستثمارى.

غير أن مزيداً من الاستثمارات من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية. غير أنه إذا أخذنا بالاعتبار أن الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية ينخفض نتيجة لخطر هيكل توزيع الدخول المترتب على نمط التقنيات المستخدمة فى الإنتاج (وهى التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال)؛ فإن الطلب الاستثمارى يتوقع أن ينخفض هو الآخر نتيجة لذلك.

وهكذا فإن التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال يمكن من ناحية، أن تحقق إنتاجاً وفيراً فتزيد مستوى العرض الكلى؛ ويمكن، من ناحية أخرى، أن تحدث قصوراً فى مستوى الطلب الكلى نتيجة لصور التسربات التى

(١) فقد يترتب على استخدام التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال انخفاض عدد العمال الموظفين فى الإنتاج وعدم إمكان حصول العمال المستبعدين (نتيجة لاستخدام هذه التقنيات) على أعمال بنفس الأجر السابق و/أو عدم إمكان حصول بعضهم على عمل أصلاً؛ وبحيث لا تكفى الزيادة فى إنتاجية العمل المترتبة على استخدام التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال لتعويض النقص الحاصل فى النصيب النسبى للعمال فى هيكل الدخل القومى.

يمكن أن تنتج عنها ونتيجة للخلل التى يمكن أن تحدثه فى هيكل توزيع الدخول ومن ثم فى هيكل الطلب الكلى. وينعكس ذلك فى نهاية المطاف فى قصور فى مستوى الطلب الكلى عن استيعاب العرض الكلى للاقتصاد.

٣/٣ تصور عام لأهم سبل العلاج الهيكلية للأزمة:

نعرض فيما يلى تأصيلاً لبعض أهم سبل علاج أزمة الركود ونقص السيولة، كما نراها:

١/٣/٣ تفعيل دور الدولة والتخطيط فى الاقتصاد المصرى:

إذا كان التحول إلى اقتصاد السوق قائم في مصر فإنه أريد بذلك، فى رأينا، تحقيق إدارة كفء للاقتصاد القومى فى إطار تحقيق العدالة ورعاية ضوابط مجتمعنا الإسلامى. وعلى وجه القطع فإن مصر لا تريد بهذا التحول إقامة مجتمع سوقى، بحيث يصبح المجتمع ملحقاً بالسوق بحيث ننشئ أسواقاً رأسمالية متحررة من الضوابط ترتكز على "الإنسان الاقتصادى العقلانى المتحرر من احتياجاته الدينية والسياسية والاجتماعية" فهذا أمر أصبح غير مرغوب فيه حتى فى المجتمعات الغربية التى كانت مهداً للرأسمالية[١].

ورغم ما يعزى إلى الأسواق كأداة لتحقيق الكفاءة إلا أن للأسواق، حتى فى هذا الصدد، أوجه قصور خطيرة تعرف بإخفاقات السوق. هذا فضلاً عن الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على العمل الحر للأسواق ولعل من أهمها، من الناحية الاجتماعية، أن "المجتمع الذى تحكم السوق أنشطته الاقتصادية سيكون خادماً أميناً يقظاً للأغنياء، لكنه سيكون متفرجاً أصحا

(١) "الفجر الكاذب"، من ص٢٢: ص٢٤.

بالنسبة لفقراء، ونتيجة لذلك فهناك أوجه ضعف أخلاقية ف يالنظام الجزئى الذى تنتجه الأسواق"[1].

فدواعى الكفاءة نفسها إذن، وكذا دواعى العدل ورعاية الضوابط الاجتماعية وغيرها من خصائص مجتمعنا الإسلامى؛ تستدعى دوراً أصيلاً للدولة فى الاقتصاد، باعتبارها القائمة على رعاية المصلحة الاجتماعية فى توازنها مع المصالح الفردية، لتحقيق العدل والكفاءة ورعاية الضوابط الاجتماعية. وأداة الدولة فى ذلك التخطيط الذى يصبح لا مفر عن اللجوء إليه لضبط الإيقاع الاقتصادى الاجتماعى ككل ولضبط عمل الأسواق فى إطار قيم مجتمعنا الإسلامى وخصائصه. وهكذا يتبنى نظامنا الاقتصادى إدارة اقتصادية هى خليط من التخطيط وآلية السوق.

وعلى الرغم من أن دور الدولة فى الاقتصاد ودور التخطيط ملم بها فى مصر ورغم أن هناك خطط، تعمل فيما تعمل دور الدولة فى الاقتصاد، تبنى على أسس علمية معروفة إلا أن هناك مؤشرات، عرضنا لبعضها، توحى بضعف هذا الدور وضعف فاعليته. وتثور التساؤلات ؟؟؟؟: إذا كانت الخطط ومدة إعدادا علمياً وتعكس دوراً أصيلاً للدولة فى الاقتصاد؛ فهل جانبها التوفيق فى التنبؤ بحقيقة المسار الاقتصادى؟ وهل صادف الخطط عقبات غير متوقعة فى التنفيذ؟ وهل كانت معالم الصورة التخطيطة واضحة أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فى ذلك القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؟ وهل يعوز الخطة أجهزة فعالة لمتابعة التنفيذ. وهل قام البنك المركزى وغيره من أجهزة الدولة ذات الاختصاص، بإحاطة قطاع الأعمال بالظروف الاقتصادية ومؤشرات النشاط الاقتصادى لتوجيه

(١) "رأسمالية القرن ٢١"، ص٩١: ص١٠٢.

نشاط الأعمال وتصحيح الانحرافات عن الخطة.؟

إن مظاهر ضعف فاعلية دور الدولة والتخطيط توحى بروزة وجود خلل ما فى إعداد و/أو تنفيذ الخطة ومتابعة التنفيذ؟ الأمر الذى يدعو إلى ضرورة إعادة دراسة العملية التخطيطية برمتها، وأعمالها لدور الدولة، ابتداء من مرحلة الإعداد حتى مرحلة التنفيذ ومتابعة التنفيذ. ولعل من بين ما ينبغى التأكيد عليه فى هذا الصدد ما يلى:

١- ضرورة التحديد الواضح والدقيق لدور كل من الدولة والقطاع الخاص فى الاقتصاد وأن تستبقى الدولة ملكيتها لموارد التى تلزم لقيامها بدورها حتى وإن عهدت بإدارته إلى القطاع الخاص؛ كما ينبغى أن تتحدد طبيعة نظام الملكية فى الاقتصاد.

ويمكن أن يستشهد فى ذلك بفلسفة وخصائص النظام الاقتصادى الإسلامى.

٢- ينبغى أن يتم بناء الخطة القومية للاقتصاد المصرى، بمستوياتها المختلفة، بطريقة ديموقراطية، وأن تكون الخطة شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى، بما فى ذلك القطاع غير المنظم، وأن يتم بوضوح تام تحديد أدوار كافة اللاعبين في الميدان الاقتصادى، وإسهاماتهم فى تحقيق أهداف الخطة. وأن تتسم هذه الخطة بالمرونة، بما فى ذلك إعداد الخطط البديلة، وفقاً للمتغيرات التى تطرأ حال التنفيذ.

٣- أن تصمم كافة السياسات العامة على نحو واضح متناسق من شأنه تحفيز، واكتمال، الأنشطة التى تصيب فى نطاق أهداف الخطة العامة للدولة؛ ومنع، أو تعويق ، الأنشطة الأخرى.

٤- وفى إطار ذلك تعمل كافة أجهزة الدولة ذات الاختصاص فى هذا

الصدد وعلى سبيل المثال:

أ- تفعيل دور البنك المركزى فى تنفيذ الخطة، بحيث يستخدم كافة أدواته، سيما أدوات الرقابة النتقائية والإعلان والنصح لقطاع الأعمال فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية، وبحيث يؤمن ضخ الأموال البنكية على نحو يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية، كما يقوم بإدارة سعر الصرف على أساس من رعاية سلة أهداف الاقتصاد القومى، وبحسب أولوياتها، وأخيراً، وليس آخراً، إحكام وإغلاق النظام الائتمانى فى وجه تمويل أنشطة المضاربات، والإقراض المشبوه، وغسيل الأموال.

ب- تفعيل الدور المخطط للميزانية العامة للدولة لتحقيق الأهداف القوميةسيما ضمان تحقيق قضاء أمثل لحاجات الناس بحسب أولوياتها، والعمل على تحقيق التشغيل الشامل للعمل الإنسانى، ومقاومة أنشطة التهريب السلعى.

وكذا العمل على تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص لينهض بدوره المنوط به على نحو كفء.

٥- تفعيل دور المصارف فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك من خلال:

أ- تقديم التمويل على أساس تفصيلى للمشروعات التى تحقق أهداف الخطة العامة للدولة.

ب-تقديم التمويل على أساس من ربحية المشروعت وليس على أساس من الجدارة الائتمانية لها.

جـ - تقديم التمويل على أساس من المشاركات والمضاربات وليس

على أساس من الإقراض. فذلك أدعى لتحقيق الكفاءة من ناحيتين على الأقل:

الأولى: أنه يسهل تبع المآل النهائى لاستخدام الأموال والتأكد من أنها استخدمت من أجل الفرض الذى قدمت له. **والثانية:** أن البنك، إذ يعلم أن حصوله على عائد، بل وحتى استرداد أصل أمواله رهين، بنجاح المشروع وتحقيق للأرباح، سيعمل على تقديم الأموال إلى المشروعات التى تقدم مؤشرات أكفأ فى دراسات الجدوى، فضلاً عن قيام البنك بمتابعة النشاط محل الاعتبار وتقديم المشورة الفنية والمساعدة اللازمة له.

د- إتاحة التمويل، وبشروط ميسرة، لصغار المستثمرين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وإعداد دراسات جدوى لمشروعاتهم، وتقديم المشورة الفنية لهم.

٦- تشجيع إقامة بيوت الخبرة ودراسات الجدوى.

٧- تفعيل دور الغرف التجارية، والاتحادات الصناعية، واتحاد المصدرين والمستوردين وجمعيات رجال الأعمال، وتحقيق التنسيق الفعال بينها وبين الجهات الاقتصادية المختصة في الدولة كوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزى.

٨- تشجيع إنشاء ورعاية جمعيات حماية المستهلك.

٩- العمل على إصلاح الأنظمة الإدارية والقانونية والمالية في الدولة.

١٠- إدارة سياسة التقنية وسياسة تحقيق العدالة في توزيع الدخول.

١١- اتخاذ كافة الوسائل اللازمة للقضاء على الفساد الاقتصادى والسياسيى، بث قيم العدل والصدق والأمانة والمسئولية.

١٢- تعميق الديموقراطية فى إطار من الشريعة الإسلامية[١]؛ واتخاذ السبل التى من شأنها أن يتم تمثيل المصالح المشروعة المختلفة فى الهيئات التشريعية.

١٣- العمل على إطلاق الجهود الذاتية، وإزالة العقبات من طريقها وإدماجها فى الخطة القومية العامة للدولة.

١٤- اتخاذ كافة الوسائل سعياً نحو تحقيق أقصى درجات التكامل الاقتصادى العربى والإسلامى وبناء القدرات الازمة للتعامل مع باقى دول العالم الخارجى على أساس من العدل والمصالح المتبادلة.

٢/٣/٣ علاج سوء توزيع الدخل

يمكن فى هذا الصدد أن نقترح الأساليب الآتية:

١- اتخاذ كافة السبل التى من شأنها الارتفاع بإنتاجية الطبقات الفقيرة من السكان من رعاية صحية إلى تعليم وتدريب وغير ذلك -على أن يتحمل القطاع الخاص عبء تمويل هذه الأنشطة حتى وإن قامت بها الدولة.

٢- إتاحة التمويل، وبشروط ميسرة، لصغار الحرفيين والمهنيين والتجار وعموم الفقراء من القادرين على العمل، بضمان جدية مشروعاتهم وربحيتها، وتقديم الدراسات الفنية اللازمة لتشغيل هذه المشروعات وتسويق منتجاتها بمعرفة الجهاز المصرفى، والأجهزة الأخرى المختصة.

٣- تشجيع الصناعات الصغيرة وإتاحة التمويل لها على أساس خال من الربا وفى إطار خطة قومية متكاملة لهذه الصناعات تشمل مراحل

(١) رسالة إلى العقل العربى المسلم" للدكتور حسان حتحوت.

الإنشاء والتشغيل والإنتاج والتسويق وأجهزة لمتابعة هذه المشروعات وتقديم المشورة لها والمساعدة فى حل المشكلات التى تواجهها فى الواقع العملى، ويقترح أن يسهم القطاع الخاص في تمويل هذه الصناعات بدرجة كبيرة.

٤- ضرورة أن تراعى الخطة القومية للإنتاج الأولويات بالنسبة لحاجات السكان بحيث يتم إشباع الحاجات الضرورية للناس كأولوية أولى، مع تحجيم الاستهلاك الترفى، وترشيد هيكل الحاجات محل الإشباع. واستخدام كافة السيسات العامة اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛ بما فى ذلك توجيه الإنفاق العام لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء.

٥- الربط بين الحوافز التى تقدمها الدولة من تمويل وإعفاءات وتخفيض لتكلفة الطاقة والبنية الأساسية وغيرها، وبين درجة تواءم التكنولوجيا التى يستخدمها المشروع مع متطلبات التشغيل الكامل للعمالة.

٦- تشجيع المشروعات الخاصة التى من شأنها خلق طلب على منتجات الصناعات الصغيرة (أو تزويد هذه الصناعات بمدخلاتها) والعمل على توطين هذه الصناعات بالقرب من هذه المشروعات.

٧- فى عملية الخصخصة ينبغى أن تسفر هذه العملية عن توسيع قاعدة الملكية للمشروعات التى يتم خصخصتها، كما ينبغى أن تعمل الدولة على رعاية أصحاب المعاش المبكر، وتخطيط إدماجهم فى الخطة العامة للدولة.

٨- إصلاح النظام الضريبى على نحو يحقق العدالة فى توزيع الأعباء؛ مع دراسة أثر العبء الضريبى على المتغيرت الاقتصادية المختلفة.

٩- إحياء فريضة الزكاة، وقيام الدولة بجبايتها وإنفاقها فى مصارفها

الشرعية، وذلك في إطار مفهوم واسع للوعاء ومفهوم واسع، أيضاً، لمصارف الإنفاق؛ وبحيث تستخدم الزكاة على نحو من شأنه تمكين الفقراء والمساكين، وغيرهم من مستحقي الزكاة، من العمل على إغناء أنفسهم بأنفسهم[1].

١٠- إحياء دور مؤسسات إعادة التوزيع الإسلامية المختلفة[1].

٣/٣/٣ علاج ضيق الأسواق

فيما يلي نذكر جانباً من أهم الوسائل التي يمكن دراستها في هذا الصدد وهي:

١- العمل على الارتفاع المستمر بإنتاجية العمل الإنساني(وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد بتقليل تكاليف الإنتاج وتهميش الفاقد والتالف) واعتبار ذلك مهمة قومية مقدسة. وذلك من خلال التدريب والتعليم، والعمل على استحداث أساليب تقنية تجمع بين كثافة استخدام العمل وارتفاع إنتاجيته، وربط السياسة التعليمية بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

٢- العمل على بناءوإصلاح نظام الخدمات المرتبط بالإنتاج والتسويق، وذلك بتحقيق كفاءة عمليات الاتصال، والنقل والتخزين والتأمين والعرض وخدمات ما بعد البيع.

٣- المضي قدماً في العمل على إنشاء السوق العربية والسوق الإسلامية المشتركة باعتبار ذلك ليس ضرورة إعمار وفقط، بل هو في ظل الظروف

(١) فقه الزكاة، الجزء الأول والثاني.

(٢) مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، صيف ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، من ص١: ص٤٧.

العالمية الراهنة، ضرورة بقاء، الأمر الذى يرمى بهذه السوق إلى أن تكون سياسة شرعية واجبة. كذلك ينبغى دراسة إقامة شركات إسلامية ضخمة عابرة للقارات تستطيع أن تقف نداً فى معترك المنافسة مع الشركات العالمية من هذا النوع.

٤- وعلى الرغم من أن التكامل الاقتصادى العربى الإسلامي، حال تحقيقه، سيغير حتماً معطيات المزايا النسبية لدول هذا التكامل؟ إلا أنه حتى يتحقق ذلك فإنه لا مناص من الاعتماد على المزايا النسبية المحلية لكل دولة من هذه الدول الآن.

وفى إطار ذلك وفيما يتعلق بالإنتاج للتصدير نرى أنه من الضرورى أن يعاد النظر، بالنسبة لمصر فى تركيبة السلع التي يمكن أن تخصص فيها وتحقق وضعاً تنافسياً أفضل يرتكز على مزايا نسبية فعالة فى ضوء الأخذ بالاعتبار أسواقاً بعينها، حاضرها ومستقبلها. ويقترح، فى هذا الصدد، أن يكون من بين المنتجات التى تتخصص مصر فى إنتاجها وتصديرها المنتجات التى تحتاج إلى مهارة يدوية فنية عالية وعمالة كثيفة. وإذا كنا نزمع الولوج إلى ميدان صناعة البرمجيات للتصدير فينبغى أن يكون لمصر تميزاً فى المنتج ليس من الناحية السعرية فقط ولكن من حيث الجودة وتناسب هذا المنتج مع احتياجات أسواق بعينها (حالية واحتمالية)، يمكن أن تكون ميزتنا التنافسية أكبر من ميزة غيرنا فيما يتعلق بهذه الأسواق (من حيث تناسب النوعية والسعر والجودة مع طبيعة احتياجات هذه الأسواق، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى الذى بلغته دولها).

٥- اتخاذ كافة السبل التى من شأنها تحسين توزيع الدخل.

٤/٣/٣ الموقف من التكنولوجيا

أنه ينبغى أن يتخذ موقفاً مناسباً من التقنيات المتاحة والمحتملة يأخذ بالاعتبار، فيما يأخذ، العوامل الآتية:

١- التعامل مع التكنولوجيا باعتبارها منظومة متكاملة من العلم النظرى والعلم التطبيقى والتكنولوجيا، وتتبلور فى استثمار المعرفة النظري والتطبيقية التى حصلنا عليها من قبل بهدف إنتاج مواد وأدوات وأنظمة وخدمات جديدة أو تطوير ما هو قائم بالفعل من هذه الأشياء[١]، فهذا التعامل من شأنه أن يكون قاعدة راسخة لبناء تكنولوجيا تتناسب مع احتياجات مصر فى إطار معطياتها الاقتصادية والاجتماعية، سيما الظروف وفرة عناصر الإنتاج.

هذا وقد بدأت مصر بالفعل خطوات ف يهذا السبيل بإقامة مجموعة من القرى الذكية وإنشاء وادى التكنولوجيا.

٢- التفرقة بين العلم بالتكنولوجيا، سيما فى بعض الميادين الاستراتيجية، وبين نقل واستخدام تكنولوجيا معينة، فالأول" يرقى إلى مستوى الواجب، والثانى: يتحدد موقفه فى ضوء احتياجاتنا وظروفنا المحلية، وبدائله الممكنة.

٣- التفرقة بين استخدام تكنولوجيا تيسير العمل الإنسانى، وأخرى تحل محل هذا العمل وتتسبب ف يالبطالة.

٤- التفرقة فى التكنولوجيا التى تحل محل العمل الإنسانى بين ميادين معينة يعتبر استخدام التكنولوجيا فيها ضرورة وبين ميادين أخرى تعتبر التتكنولوجيا فيها مجرد بديل من أجل تحقيق زيادة فى الإنتاجية

ومقدرة تنافسية أكبر. ومن أمثلة النوع الأول بعض التكنولوجيا المتعلقة بعلاج الأمراض، وكذا التكنولوجيا التى تحل الآلات محل العمل الإنسانى في الأعمال ذات المخاطر العالية والأضرار الصحية الجسيمة.

٥- الاهتمام بأثر إدخال التكنولوجيا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المستوى القومى؛ فى إطار ديناميكى.

٦- أن يوجه القطاع الخاص جانباً معتبراً من إنفاقه إلى البحث العلمى النظرى والتطبيقى.

٧- أن يتم اختيار الأساليب التقنية للإنتاج فى إطار مستوى وهيكل الحاجات المطلوب قضاؤها، وهيكل السلع والخدمات اللازمة لقضاء هذه الحاجات؛ وكذا في إطار احتياجات الإنتاج للتصدير.

٨- ضرورة الأخذ بالاعتبار صافى التكاليف المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) المترتبة على استخدام التقنيات المختلفة للإنتاج، ولعل من أهم هذه التكاليف:

أ- التكلفة المالية للحصول على هذه التقنيات من الخارج، بما فى ذلك متطلبات الصيانة وقطع الغيار، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات.

ب- أثر استخدام هذه الأساليب الفنية للإنتاج على مستوى تشغيل العمل الإنسانى، واستقراره.

جـ - الأثر على عدالة توزيع الدخول والثروات بين رأس المال والعمل الإنسانى، وكذا بين شرائح العمل الإنسانى ذاته.

د- أثر استخدام التقنيات المتاحة على الاستقلاق الاقتصادى.

هـ- أثر استخدام هذه الأساليب على إطلاق وتنمية بروح الابتكار

والإبداع في المجتمع؛ وتدريب بعض الكوادر المحلية وإكسابها خبرات فنية حديثة.

و- أثر هذه الأساليب على تحديث طرق الإنتاج، وتعزيز قدرات التصدير.

ج- أثر هذه الأساليب على القدرات التسويقية للإنتاج المحلى داخلياً وخارجياً.

ط- التكلفة المترتبة على معدلات التقادم السريعة لتقنيات كيفية لاستخدام لرأس المال.

تم بحمد الله وعونه

والله تعالى أعلى وأعلم

مصادر ومراجع البحث

أولاً: كتب:

١- أزمة البورصات العالمية"، صادر عن مركز صالح كامل، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢- جون جراى، "الفجر الكاذب - أوهام الرأسمالية العالمية"، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، صارد عن مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣- د. حازم الببلاوى، "دور الدولة ف يالاقتصاد"، صادر عن دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.

٤- روبرت هيلبرونز، "رأسمالية القرن ٢١"، ترجمة كمال السيد، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م.

٥- نجم الدين ثاقب خان، "دروس من اليابان للشرق الأوسط"، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦- د. يوسف القرضاوى" "فقه الزكاة"، صادر عن مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٥م.

ثانياً: دوريات ومقالات:

١- البنك الدولى للإنشاء والتعمير: "دخول القرن ٢١ - تقرير عن التنمية في العالم ٩٩/ ٢٠٠٠م، الطبعة العربية، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م.

٢- "مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامى" ، العدد الأول - صيف

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز ، المركز العام لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، المملكة العربية السعودية.
٣- أسامة غيث، "التعتيم خطر والتضخيم مرفوض"، جريدة الأهرام بالقاهر، ٢٩ أبريل.
٤- أسامة غيث، "الركود الخفى رالسيولة الدفترية"، جريدة الأهرام بالقاهر، ١٣ مايو.
٥- د. سلطان أبو على، "الاقتصاد الوطنى سليم ومطمئن"، جريدة الأهرام بالقاهر، ٣٠ أبريل.
٦- شريف دولار، "نحو سياسات جديدة لتجاوز الصعوبات"، جريدة الأهرام بالقاهر، أول مايو ٢٠٠٠.
٧- عبد الفتاح الجبالى، "حول أزمتى السيولة والركود" ،جريدة الأهرام بالقاهر، أول مايو ٢٠٠٠.
٨- د. عبد المنعم سعيد، "الدروس المستفادة من المشكلات الاقتصادية"، جريدة الأهرام بالقاهر، أول مايو ٢٠٠٠.
٩- عصام رفعت، "الركود وبرنامج الحل" جريدة الأهرام بالقاهر، ٢ مايو ٢٠٠٠م.
١٠- د. محمد حسن السيد، "نقل التكنولوجيا أم اكتساب المعرفة"، جريدة الأهرام بالقاهر، ٢ مايو ٢٠٠٠م.
١١- د. منير هندى، "المواجهة نقص السيولة" جريدة الأهرام بالقاهر، ١٣ مايو ٢٠٠٠م.
١٢- ابتسام سعيد، "الوصايا العشر لإنعاش السوق المصرية"، تحقيق بجريدة الأهرام بالقاهر، أول مايو ٢٠٠٠م.
١٣- أحمة عادل هاشم، "الاستثمار مسئولية من؟"، جريدة الأهرام بالقاهر، ١٩ مارس ٢٠٠٠م.
١٤- د. طه عبد العليم، "نحو تنظيم صادراتنا الصناعية" جريدة الأهرام بالقاهر، ٢٢ مايو ٢٠٠٠م.
١٥- ياسر جميعى، "البنوك كيف تتعامل مع الركود ؟" جريدة الأهرام بالقاهر، ٢١ مايو ٢٠٠٠م.